بسم الله الرحمن الرحيم

القرآن والفقه

تقديم لرسالة "فقه المعاملات في سورة البقرة"

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي

أستاذ الفقه المقارن والدراسات العليا – جامعة الشارقة

عميد كلية الشريعة (سابقا)

الحمد لله رب العالمين الذي أكمل لنا الدين، وأنزل علينا القرآن الحكيم، ورضي لنا الإسلام ديناً وشرعاً، فقال تعالى: {**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ**} [المائدة:3]. والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين، الذي بين لنا الكتاب العزيز بأقواله وأفعاله وتقريراته وسيرته العطرة، ورضي الله عن الصحابة الذين حملوا الإسلام كاملاً، وبلغوه للناس تاماً، فكانواخير جيل عرفه التاريخ، وعن التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وعنا معهم أجمعبن، وبعد:

فإن الله أنزل الكتب السماوية نوراً وهداية وصراطاً مستقيماً، وختمها بالقرآن العظيم الذي تكفل بحفظه إلي يوم الدين، وشرع فيه الأحكام الخالدة التي تحقق مصالح الناس بجلب النفع لهم، ودفع الضرر عنهم، وتؤمن السعادة والفوز في الدارين.

والقرآن الكريم كما عرفه علماؤنا، هو كلام الله تعالى، المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، باللفظ العربي، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب بالمصاحف، المتعبد بتلاوته، المعجز بأقصر سورة منه، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس.

وتضمن القرآن الكريم العقيدة كاملة ومفصلة، كما تضمن الشريعة التي تنظم علاقة الإنسان بربه، وعلاقة الإنسان بنفسه، وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان.

ويبين لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خصائصه وصفاته وفضائله بكلام جامع، وشاف، وشامل، فقال:
(كِتَابُ اللهِ فِيهِ نَبَأُ مَنْ قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، وهُوَ الْفَصْلُ ولَيْسَ بِالْهَزْلِ،
مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، ومَنِ ابْتَغَى الْهُدَى – أَوْ قَالَ الْعِلْمَ – مِنْ غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ،
هُوَ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ،
وَهُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يَخْلَقُ مِنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ،

هُوَ الَّذِي لم تَنَاهَ الجْنُّ – وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ هُوَ الَّذِي لَمْ يَنْتَهِ الجْنُّ إِذْ سَمِعَتْهُ – حَتَّى قَالُوا: إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ،

مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [1]

وروى الحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (**إن هذا القرآن مأدبة الله فاقبلوا مأدبته ما استطعتم إن هذا القرآن حبل الله والنور المبين والشفاء النافع عصمة لمن تمسك به ونجاة لمن اتبعه لا يزيغ فيستعتب ولا يعوج فيقوم ولا تنقضي عجائبه ولا يخلق من كثرة الرد اتلوه فإن الله يأجركم على تلاوته كل حرف عشر حسنات أما إني لا أقول الم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف)** [2]

والقرآن الكريم معجزة الله الخالدة، التي أعجز الإنس والجن أن يأتوا بمثله، ولو كان بعضم لبعض ظهيراً.

والقرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، والأحكام الشرعية باتفاق المسلمين، ويرجع إليه العلماء أولا لأخذ الأحكام منه مباشرة، لما احتواه من أمور كثيرة في العقيدة والشريعة والأخلاق، ولذلك صنف الأمام الشافعي رحمه الله تعالى كتابه" أحكام القرآن" أي الأحكام الفقهية الشرعية العملية الواردة في الآيات الكريمة، ثم ظهرت كتب التفسير التي تحمل نفس العنوان والمعنى، وأهمها الجامع في أحكام القرآن للقرطبي المالكي، وأحكام القرآن للجصاص الحنفي، وأحكام القرآن لابن العربي المالكي، ووردت أحكام القرآن في جميع كتب الفقه الإسلامي والشريعة الغراء، ثم ظهر اليوم التفسير الفقهي لآيات الأحكام.

والفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من الأدلة التفصيلية، ويتضمن الفقه الإسلامي جميع ما يتعلق بالإنسان في حياته، كالعبادات والمعاملات المالية، والأحوال الشخصية، والعلاقات الدولية، وأحكام السياسة الشرعية والأحكام السلطانية، ومنها الجهاد والقضاء وغيره.

فالقرآن الكريم هو المصدر الأساسي والأصلي والأول للفقه الإسلامي، ومنه المعاملات، مما لايستغني عنه الحاكم والمحكوم، والمجتهد والعالم، والباحث والطالب، وجميع المسلمين.

وجاء الأخ الباحث الدكتور محمد حسن عبد الغفار فيمم وجهه نحو القرآن والفقه، وخصص رسالته في الماجستير في هذا الخصوص بعنوان " فقه المعاملات في سورة البقرة "، وما حوته هذة السورة فقط من أحكام بشكل صريح في القرآن الكريم، أو بشكل ضمني، وما أشارت إليه هذة السورة العظيمة، التي هي أطول سور القرآن، وأغزرها أحكاماً، وعرض الباحث هذة الأحكام من الناحية الفقهية، وقارن فيها بين المذاهب، وربط كل حكم بالآية التي

---

(1) رواه الترمذي عن علي رضي الله عنه، تحقيق الألباني: (ضعيف جدا) انظر حديث رقم : 2081 في ضعيف الجامع.

(2) تحقيق الألباني: (ضعيف) انظر ضعيف الترغيب والترهيب.

تخصه أو تشير إليه، وضمت الرسالة معظم أبواب اللمعاملات الفقهية، كالبيوع بأنواعها، ومعاملات غير البيوع، كالإجارة ، والرهن، والدين، مع الإشهاد عليه، وكتابته، والوصية، والوقف، ورعاية أموال اليتيم واستثمارها والاتجار بها والشركة فيها.

وربط الباحث- جزاه الله خيرا، والذي حصل فيما بعد على الدكتوراه في" فقه الليث ابن سعد رحمه الله تعالى" — ربط الآيات الكريمة بالأحاديث الشريفة التي بينت كتاب الله تعالى، وأكدت آياته، وأضافت بعض الأحكام عليه، ثم أكمل العمل بعرض أحكام المذاهب الفقهية واختلافتها في الموضوع، مما يثري البحث العلمي، ويحقق الإحكام بين القرآن والسنة والاجتهاد، ويقدم للأمة دين الله تعالى، وأحكامه العظيمة، لترشد الناس للخير وتهديهم إلى المنهج الأقوم في الحياة والمعاملات، فتحقق مصالحهم، وتؤمن السعادة لهم، وتصون معاملاتهم بما يرضي الله تعالى، فينالوا مع ذلك الثواب واجر والرضا والفوز في جنات النعيم، ويتم لهم الميزة عن غيرهم من الناس، ويتحقق التفوق والسيادة لدين الله وشرعه على الأنظمة الوضعية التي تتخبط ذات اليمين وذات الشمال، وكلنا أمل ودعاء ورجاء أن يرد الله المسلمين إلى دينهم، وإلى حظيرة القرآن والسنة، ويجددوا السير على منهج سلفهم، لتعود شريعة الله إلى الحياة والتطبيق، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وعزة الإسلام في الدنيا والآخرة.

وجزى الله الباحث خيرا، ووفقه لما يحبه ويرضاه، وبارك في جهده للعطاء والإنتاج، وأن ينفع به، وأن يرزقه الله القوة على إتمام الفقه كاملاً في جميع سور القرآن الكريم، ليحيى في ظلاله، وينعم بأجره.

وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الشارقة في 1432/5/7 هـ

الموافق 2011/4/11 م.